والعامل فيه للمبتدا فليزم العطف على معمولين لعاملين مختلفين
وهو ممنوع اذ لم يتقدم الجار نحو في الدار زيد وفي الحجرة عمرو
ويجاب بانه من عطف الجمل لا من عطف المفردات حتى يلزم المحذور
على انه قيل بجوازه وان لم يتقدم الجار لان المتعلق العام منعم انما هو
العطف على معمولات لعوامل مختلفة واما الجواب باحتمال ان الشيء
مبني على القول بان العامل في كل من المبتدا والخبر واحد وهو الابتداء
فلا يظهر لان لغيره عطف عليه والعامل فيه المفعولية للمبتدا
لا الابتداء كما علمت نعم بناء على ان معمول الشيء معمول ذلك الشيء
يظهر بكنه باطل كما ذكره ابن عبد الحق السنباطي والا لزم ان
يكون المضاف اليه معمولا للعامل في المضاف فيلزم عمل الفعل
الجر في المضاف اليه في نحو غلام زيد وهو باطل بالاتفاق فالضمير
اليه ما تقدم **قوله** لغيره متعلق بهو ولا يرد ان الجار لا يتعلق
بالضمير لان محله مالم يبن ضمير المصدر كما هنا **ولقوله**
وما الحرب الا ما علمتم وذقتموا وما هو عنها بالحديث المترجم اي
وما الحديث عنها والضمير فيه كالضمير في له عائد للموصول ولا
للجملتين صلته فلا يقال ان الموصول لا يسمى لا بد له من صلة
وعائد وان عنى **قوله** جاز ان قلت هل يصح ارادة المجاز
هنا مع ارادة الحقيقتين في ما تقدم فالجواب
لا اعني بتعيين ارادة المتقول اعني اسناد الفعل وان معناه
الى غير ما هو له عند المتكلم بقرينة نحو انبت الربيع البقل
اذ صدر من الموحد ذون المعتزلي اعني استعمال اللفظ في غير

ما وضع

ما وضع له لعلاقة وقرينة وبيانه مثلا حمد زيد اسناد
الى غير ما هو له اذ المستحق للحمد في الحقيقة هو الله لانه المنعم
الحقيقي والبعد منعم بحسب الظاهر فهو سبب والاسناد
للسبب مجاز عقلي ووجه عدم صحة اللغوي ان الحمد موضوع
للثناء الجميل سواء كان متعلقا بالله او بغيره ولم نقف على
اشتراط ان يكون متعلقا بالله فقط **قوله** المحيط بالجيم بمعنى
ان للفظ الجلالة ورد الوصف به في القرآن وكان الله بكل
شيء محيطا والله من ورائهم محيط وهو سببي لرفعه الظاهر
وهو العلم المضاف لذكر الضمير ويجوز قطعه على الخبرية
لمبتدا محذوف او المفعولية لفعل محذوف والتعيين منفوذة
بدونه ومعنى المحيط علمه المتعلق علمه تعلق الكشاف
تعلقا تنجيزيا قديما **قوله** باسرار جمع سر بمعنى النكتة ما قابل
الجهر اعني الكلام الخفي ولا بمعنى الجماع كما قيل به في قوله تعالى
ولكن لا تواعدوهن سرا واضافتها للبلاغة من اضافة الخبريات
الى كليتها اذ المراد بلاغة الكلام اعني مطابقته لمقتضى الحال مع
فصاحته لان المراد بالاسرار الخبايا التي اقتضت كالتاكيد
في مقام يقتضيه وعدمه في مقام لا يقتضيه والتقديم والتاخير
في المسند اليه او المسند ونحو ذلك او من اضافة المسبب الى
السبب اذ الريد بلاغة المتكلم وهي ملكة يقتدر بها على التعبير
عن المقصود بلفظ بليغ ولا شك ان الملكة سبب عادي في
المقدرة على الاسرار والاضافة تاتي لاد في ملابسة نحو قوله

Copyright © King Saud University